

Distr.: General
30 November 2008
Arabic
Original: English

مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري



الدوحة، قطر

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٨

البند ٩ (أ) من جدول الأعمال
اجتماعات مائدة مستديرة لأصحاب
المصلحة المتعددين في إطار الموضوع العام
"التطلع إلى المستقبل: المزيد من الأعمال
التعاونية في مجال تمويل التنمية"، تركز على
المجالات المواضيعية الرئيسية الستة التالية

اجتماع المائدة المستديرة ١

تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

موجز المناقشة

١ - ترأس اجتماع المائدة المستديرة ١ إيموالي رحمون، رئيس طاجيكستان وجون ميشوكي، وزير مالية كينيا. وتولى تنسيق حلقة النقاش، جاستن ييفولين، كبير الاقتصاديين والنائب الأول لرئيس البنك الدولي. وقُدمت عروض من المحاورين التالية أسماؤهم: عزيز الإسلام، وزير المالية لبنگلاديش؛ وأسان ديوب، المدير التنفيذي لقسم الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية؛ وأنجيل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومايكل كيتينغ، مدير الفريق المعني بتقدم أفريقيا، وصاحبة السمو الملكي ماكسيما، أميرة هولندا، عضوة فريق مستشاري الأمم المتحدة المعني بالقطاعات المالية الجامعة؛ وفيتو تانزي، نائب وزير الاقتصاد والمالية الإيطالي سابقاً.

٢ - وقدم السيد لين المواضيع المعروضة للمناقشة. وشدد بشكل خاص على أهمية توليد الاستثمارات من المصادر المحلية وليس من المصادر الخارجية كأساس للنمو في الأجل الطويل. وارتأى أن الوقت مناسب حالياً للعديد من البلدان كي تستثمر في التنمية حتى تهيئ نفسها



لزيادة النمو الاقتصادي في المستقبل. ولاحظ أيضا أن توليد الموارد المالية من مصادر محلية من شأنه أن يساعد البلدان على التقليل من عدم التجانس بين العملات وتحمل أثر الأزمات الاقتصادية.

٣ - ولاحظ السيد إسلام أهمية التفاعل بين تعبئة الموارد المحلية، والدّين، والتجارة، وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة. وفيما يتعلق بالضرائب المباشرة في البلدان النامية، أشار إلى عدم كفاية قواعد البيانات وتكنولوجيا المعلومات في مجال إدارة الضرائب. وبالنظر إلى أن ضريبة القيمة المضافة التي بدأت تطبيقها كثير من البلدان النامية لا تغطي بالقدر الكافي نقص إيرادات الضرائب الذي تسبب فيه تحرير التجارة، ينبغي للبلدان المانحة دعم الجهود الوطنية المبذولة في مجال جباية الضرائب. وبسبب نقص البنيات التحتية المادية في البلدان النامية، هناك حاجة ملحة لأن يساعد المجتمع الدولي أقل البلدان نموا في هذا الصدد. وينبغي للشركات عبر الوطنية ألا تسعى للحصول على حوافز ضريبية تدوم فترات طويلة. وأشار أيضا إلى أن تخفيض تكلفة المعاملات الخاصة بالتحويلات المالية تدبير من التدابير المفيدة.

٤ - وأشار السيد ديوب إلى أثر الأزمة المالية الحالية على تمويل التنمية، مما سيؤثر سلبا على آفاق العمالة والحد من الفقر. فالتقديرات تفيد بأن ٢٠ مليون فرصة عمل يمكن أن تُفقد بحلول عام ٢٠٠٩، مما قد يتسبب في زيادة كبيرة في مستويات الفقر. ومن الضروري وضع إطار متعدد الأطراف للتخفيف من هذه الآثار. وسيكون من الضروري حماية أضعف فئات السكان بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتم التشديد على ضرورة توفير العمل اللائق للجميع.

٥ - وشدد السيد غوريا على أهمية الضرائب لبناء الدول على نحو فعال. ونظرا لوجود صلة مباشرة بين نوعية الإنفاق الحكومي واستعداد المواطنين للوفاء بالتزاماتهم الضريبية، فقد جرى تأكيد أهمية تحسين العلاقة بين الحكومات ودافعي الضرائب. ومن الضروري أن يكون واضحا في الأذهان أن إيرادات الضرائب ستتنق بشفافية وكفاءة. إلا أن جباية الضرائب لا تنحصر بالضرورة داخل الحدود الوطنية. فالملاذات الضريبية تدمر القاعدة الضريبية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء بتوفير بيئة تتيح للمتهربين من دفع الضرائب السرية وعدم الدفع. ومن الضروري تحديد التركيز على زيادة الإيرادات المحلية بتوسيع القاعدة الضريبية وبالتالي إتاحة زيادة إمكانية التنبؤ بالإيرادات. ومن التدابير اللازمة استحداث نظم ضريبية فعالة، ومعالجة آفة الفساد، والتصدي للملاذات الضريبية والتهرب من دفع الضرائب، والمساعدة على هيئة بيئة مواتية للاستثمار.

٦ - وركز السيد كيتينغ على أثر التباطؤ الاقتصادي العالمي على أفريقيا. ففي ضوء انخفاض أسعار السلع الأساسية، ما برحت مستويات التجارة والتحويلات المالية من الخارج تنخفض. وبالنظر إلى النقص الشديد في القدرة الإنتاجية والارتفاع النسبي لتكلفة الكهرباء في البلدان النامية، من الضروري زيادة الاستثمار في البنيات التحتية.

٧ - وتناولت الأميرة ماكسيما مسألة التمويل الشامل للتنمية. ولاحظت أن كثيرا من سكان البلدان النامية لا يستفيدون من الخدمات المالية الرسمية، مثل المصارف والتأمين. ونتيجة لذلك، يواجه الفقراء ارتفاع تكاليف المعاملات ومخاطر كبيرة في القطاع المالي غير الرسمي من أجل إرسال التحويلات المالية واستلامها. وسعيا إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية، من المهم تثقيف عامة الناس بشأن كيفية التوفير.

٨ - وأشار السيد تانزي إلى خبرته طوال ٢٧ عاما في صندوق النقد الدولي قدم خلالها المشورة إلى البلدان النامية. وشدد على الحاجة إلى سياسات ضريبية فعالة تتسم بالزاهة والحياد والبساطة واتساع القاعدة. وإذا أُريد تحقيق التنمية المستدامة، من المهم أيضا أن يسهل الامتثال لنظم إدارة الضرائب. ويعد سد العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض، وهو أكثر الطرق شيوعا لتمويل الإنفاق الحكومي، أمرا لا يمكن تحمل أعبائه على المدى الطويل. ويسفر خفض الضرائب عادة عن ارتفاع الإيرادات من الضرائب. بيد أن البلدان النامية لم يكفل فيها خفض معدلات الضرائب ولا توفير حوافز ضريبية للشركات عبر الوطنية تحقيق زيادة في الإيرادات من الضرائب، ويرجع ذلك إلى اتساع نطاق القطاعات غير الرسمية وصعوبة إنفاذ جباية الضرائب.

٩ - وأجريت، عقب عروض المحاورين، مناقشة تفاعلية فيما بين المشاركين، بمن فيهم ممثلو الحكومات والمؤسسات صاحبة المصلحة والمجتمع المدني وقطاع الأعمال.

١٠ - وسلط الضوء في العروض والمناقشات على النقاط الرئيسية التالية:

- تمثل الضرائب أهم مصدر لتمويل الاستثمار الذي يعد بدوره عنصرا أساسيا لبناء الدولة على نحو فعال. ووضع سياسات ضريبية فعالة تتسم بالزاهة والحياد والبساطة واتساع القاعدة مع إيجاد نظم لإدارة الضرائب يسهل الامتثال لها هما أمران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى تلافي تسييس عمليتي الامتثال الضريبي وجباية الضرائب.

- من الضروري لدعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجالي السياسات الضريبية وإدارة الضرائب أن تُقدم المساعدة التقنية في هذين المجالين، وبخاصة لوضع معاهدات ضريبية ثنائية ولتبادل المعلومات. ومن الشروط المسبقة لزيادة الإيرادات الضريبية

الارتقاء بالمهارات التقنية لموظفي الضرائب واستخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال إدارة الضرائب.

- بالنظر إلى أن البلدان النامية غير مندمجة على نحو كامل في المتدييات الدولية المعنية بالمسائل الضريبية، فإن لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية بإمكانها أن تضطلع بدور هام لصالح تلك البلدان. ولمواصلة توطيد هذا التعاون الدولي، أعرب العديد من المشاركين عن تأييدهم لرفع مستوى اللجنة المذكورة لتصبح هيئة.
- إن هروب رؤوس الأموال، الناجم في أغلب الأحوال عن التدفقات التمويلية غير المشروعة والتهرب من دفع الضرائب وتجنبها وعن غش الشركات عبر الوطنية في أسعار السلع المحوَّلة إلى فروعها في الخارج والفساد، يفرض تكاليف باهظة على عملية التنمية. فهو يحرم البلدان النامية من موارد مالية ثمينة ضرورية للتنمية. وتُقدر قيمة رؤوس الأموال الهاربة بمبلغ يتراوح بين ٥٠٠ و ٨٠٠ بليون دولار سنوياً، وهو ما يفوق إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى جميع البلدان النامية. ويستلزم منع هروب رؤوس الأموال هذا تعزيز تبادل المعلومات بانتظام بين الهيئات الضريبية.
- الفساد مشكلة تعاني منها البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. وللحد من الفساد في مجال الموارد الطبيعية، يتعين الاعتراف بمبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية بوصفها أداة هامة لمنع الفساد. وينبغي أن يجري ترسيخ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومبادرة استرداد الأصول المسروقة وتوسيع نطاقهما وأن يعتمدهما عدد أكبر من البلدان.
- يمكن أن يكون فرض الضرائب على الموارد الطبيعية والرسوم على الخدمات العامة مكملًا للإيرادات الضريبية القائمة في البلدان النامية. وفي ضوء التقلب الشديد في أسعار الموارد الطبيعية، ينبغي تصميم الضرائب المفروضة على الموارد الطبيعية بحيث يتسنى زيادة معدلات الضريبة عند ارتفاع الأسعار وتطبيق آلية لدعم الأسعار عند انخفاضها. وتقتضي تقلبات أسعار السلع الأساسية إدارة حكيمة للإيرادات الضريبية لكفالة مصدر إيرادات دائمة ومستقرة للبلدان النامية التي تعتمد اقتصاداتها على السلع الأساسية. وحينما تتاح الخدمات العامة دون أي رسوم، فإن المستهلكين يفرضون عادة في استغلالها. ولذلك، فإن فرض رسوم قليلة على الخدمات العامة من أفضل الوسائل لدعم الإدارة الفعالة للإنفاق الحكومي.

- يقدر أن نسبة ٢٠ في المائة تقريباً من السكان في البلدان النامية (٢ بليون شخص) لا تتوافر لها الخدمات المالية الرسمية من قبيل الخدمات المصرفية (حسابات الادخار والقروض) والتأمين. ويتكبد الفقراء، نتيجة لذلك، تكاليف باهظة ويواجهون مخاطر كبيرة في القطاع المالي غير الرسمي عند إرسالهم أو تلقيهم تحويلات.
- من الضروري لتعزيز حوافز الادخار كغالبية تقديم أسعار فائدة حقيقية إيجابية لا سلبية. وينبغي تلافي الكساد المالي.
- بالنظر إلى إشهار إفلاس بعض من المؤسسات المالية الرئيسية في الآونة الأخيرة، ثمة حاجة ماسة إلى وضع مبدأ توجيهي أو لائحة ينصان على شفافية شروط الاقتراض وعلى آليات لحماية المستهلك في مجال الائتمان البالغ الصغر.
- بالنظر إلى النقص الحاد في القدرة الإنتاجية لدى البلدان النامية والارتفاع النسبي لتكلفة الكهرباء فيها، فإن ضخ المزيد من الاستثمارات في البنية الأساسية، بما في ذلك في مجالات الطاقة والزراعة والتنمية البشرية (وخاصة التعليم)، أمر أساسي.